

الفصل الرابع

الصناعة التحويلية فى الاقتصاد المصرى
الأهمية النسبية، الهيكل، المشكلات

obeikandi.com

الفصل الرابع

الصناعة التحويلية فى الاقتصاد المصرى الأهمية النسبية، الهيكل، المشكلات

للقوف على مكانة الصناعة التحويلية والدور الذى لعبته فى الاقتصاد المصرى خلال ربع القرن ١٩٧٣ - ١٩٩٥/٩٦، نسترشد بالمؤشرات الكليية الواردة فى الجدول (٤-١). وكما هو واضح، فإن هذه المؤشرات تكشف عن اتجاه عام وهو أن الاقتصاد المصرى ربما صار أقل تصنيعا فى الثمانينيات والتسعينات مما كان عليه فى أوائل السبعينيات. فهناك انخفاض واضح فى مساهمة الصناعة التحويلية فى توليد الدخل. ورغم اتجاه نصيب هذا القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى نحو الارتفاع منذ منتصف الثمانينات، إلا أنه لم يسترد مكانته التى كانت له على هذا الصعيد. أما بالنسبة لنصيب الصناعة التحويلية فى الاستثمار الثابت الإجمالى، فإن الصورة لا تبعث على الارتياح، فقد شهدت حصة الصناعة التحويلية من الاستثمارات الكلية فى الاقتصاد المصرى تراجعاً مطرداً خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٩٥/٩٦. أما مساهمة قطاع الصناعة التحويلية فى الصادرات السلعية، فهى تعكس بصورة صارخة مفعول الصدمات الخارجية المتمثلة فى تقلبات أسعار النفط فى السوق العالمية. فمع ثورة النفط الأولى (١٩٧٤) والثانية (١٩٧٩ - ٨١) هبطت حصة الصادرات الصناعية فى إجمالى الصادرات السلعية من ٣١,٦% عام ١٩٧٣ إلى حوالى ١٠% عام ٨٢/١٩٨١. ومع تراجع قيمة ونصيب الصادرات البترولية، أخذت حصة الصادرات الصناعية تزداد إلى أن بلغت ٤٠% فى منتصف التسعينات.

ومعنى ذلك أنه لو أجرينا المقارنة بعد استبعاد صادرات البترول من الصادرات السلعية، فالاتجاه واضح، وهو أن الاقتصاد المصري قد أصبح أقل اعتماداً على الصناعة في الثمانينات والتسعينات مقارنة بالسبعينات. ويمكن تفسير هذا التطور الهام بالتحويلات التي صاحبت سياسة الانفتاح منذ منتصف السبعينات والإصلاح الإقتصادي في التسعينات (Abdel-Khalek, 2001).

ويقتضي التعرف على الأهمية النسبية للصناعة التحويلية ودورها المستقبلي أن يتم تحليل هذه الصناعة وفقاً لما يلي:

- ١- معدل نمو قطاع الصناعة التحويلية.
- ٢- نوع الملكية (عام - خاص).
- ٣- حجم المنشآت والدور الذي تقوم به الصناعات الصغيرة.
- ٤- مدى المساهمة في الصادرات.
- ٥- البعد الجغرافي لهذه الصناعة واثرها على التنمية.

ويساعد مثل هذا التحليل في رسم صورة للصناعة التحويلية تحدد وضعها النسبي في الاقتصاد المصري وهيكلتها، ويمكن أن تستخدم بواسطة واضعي السياسات الاقتصادية، حيث يتم الاسترشاد بها في صياغة السياسات اللازمة للنهوض بالصناعة التحويلية في الاقتصاد.

١- الناتج في الصناعة التحويلية: نموه وهيكله

تشير بيانات القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠ / ٩١ إلى ارتفاعها من ٢٦٠٩,٧ مليون جنيه عام ١٩٧١ / ٧٢ إلى ١١٥٦٤,٨ مليون جنيه في عام ١٩٩٦ / ٩٥. ومن ثم نجد أن القيم المطلقة للقيمة المضافة قد اتخذت مساراً تصاعدياً خلال الفترة ٧٢/١٩٧١ - ٩٣/١٩٩٢، ثم حدث تراجع ابتداءً من ٩٤/١٩٩٣ كما يبدو من الجدول (٤-٢). وغني عن البيان أنه لا يكفي الإلمام

بتطور القيم المطلقة للحكم علي تطور القيمة المضافة، فالفيصل هو نمط نموها وهيكلية هذا النمو.

ويتضح من الجدول (٤-٢) أن معدل نمو القيمة المضافة قد اتجه نحو الارتفاع من ٤,٦٦% سنويا في المتوسط خلال عقد السبعينات إلي ١١,٥٥% سنويا في المتوسط خلال الفترة ١٩٨١/٨٢ - ١٩٨٨/٨٩. بل أن معدل نمو القيمة المضافة طبقا للأرقام الواردة في جدول (٤-٢) قد ناهز ١٤% سنويا في المتوسط خلال ١٩٨٣/٨٤ - ١٩٨٨/٨٩. ثم اتجه نحو الانخفاض ليتحول إلي قيمة سالبة هي -١,٦٤% سنويا في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٢/٩٣ - ١٩٩٥/٩٦.

الأمر الجدير بالملاحظة هو اتجاه القيمة المضافة إلي التناقص خلال ١٩٩٢/٩٣ - ١٩٩٥/٩٦. وقد يفسر ذلك بمفعول بعض عناصر برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، والتي أثرت علي معدل نمو القيمة المضافة، من خلال ما يلي^(١):

- أ (تخفيض قيمة العملة.
- ب (تحرير التجارة.
- ج (ضريبة المبيعات.
- د (السياسة الانكماشية.

ونتناول كلاً من هذه العناصر كما يلي :

أ- تخفيض قيمة العملة

يعتبر تخفيض سعر الصرف أحد عناصر برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي والتي تؤثر علي الصناعة التحويلية من خلال العديد من الوجوه:

أولاً : يؤدي تخفيض سعر الصرف إلي ارتفاع التكلفة بالعملة المحلية لمستلزمات الإنتاج المستوردة. ومع ثبات العوامل الأخرى، فإن هذا يقلل من تنافسية الإنتاج المحلي.

ثانياً : يؤدي تخفيض سعر الصرف إلي رفع السعر المحلي للطاقة في ظل استخدام صيغة البنك الدولي لتعديل السعر المحلي للطاقة ليتناسب مع الأسعار العالمية. ويعزى ذلك إلي تعديل الأسعار في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والذي يؤدي إلي الاستغناء عن النظام المزدوج للأسعار والاعتماد علي نظام السعر الواحد الذي يتناسب مع السعر العالمي. وقد بدأ تطبيق ذلك على مراحل منذ يوليو ١٩٩٣.

وينص ذلك الاتفاق على أن يتم تغيير المتوسط المرجح للأسعار المحلية للمنتجات البترولية والغاز الطبيعي بما يعكس المستويات العالمية وأن يتم تعديل أسعار الكهرباء حتى تغطي التكلفة الحدية في الأجل الطويل. ويعتبر سعر الصرف أحد العوامل الهامة التي تؤثر في أسعار المنتجات البترولية. ولهذا يؤدي تخفيض سعر الصرف إلي رفع الأسعار المحلية للطاقة وبما ينعكس في رفع تكلفة الإنتاج في الصناعات كثيفة الطاقة خاصة صناعة الألمنيوم، الحديد والصلب والبلاستيك.

ب- تحرير التجارة :

يشتمل تحرير التجارة علي عنصرين أساسيين؛ الأول: إلغاء القيود غير الجمركية مثل نظام الحصص، والثاني: تخفيض معدل التعريفات الجمركية. ومن ثم يؤدي تحرير التجارة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي إلي فتح الأسواق المحلية أمام الواردات من السلع. ويترتب على ذلك تزايد المنافسة أمام المنتجين المحليين مما يؤدي إلي تراكم المخزون من السلع تامة الصنع، كما حدث في

صناعة الصلب وصناعة المنسوجات علي سبيل المثال، وذلك كما سيتبين في الفصلين الخامس والسادس على الترتيب.

ومن الملاحظ أن الإنتاج بالشركات يتكيف وفقاً للمبيعات ومن ثم سوف يؤدي تراكم المخزون إلي انخفاض معدل الإنتاج وإلي ارتفاع معدل الطاقة العاطلة في الصناعة التحويلية. وكل ذلك يؤدي إلى ارتفاع التكلفة المتوسطة للإنتاج.

ج- ضريبة المبيعات :

يؤدي فرض هذه الضريبة علي مستلزمات الإنتاج إلي ارتفاع تكلفة الإنتاج بصفة عامة. وبالنسبة للسلع تامة الصنع، فإنها تؤدي إلى رفع أسعارها أمام المشتريين مما قد يترجم إلي انخفاض المبيعات.

د- السياسة الإنكماشية:

أيضاً، يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن برنامج الإصلاح الاقتصادي يشتمل علي مكون إنكماشى يتمثل في خفض معدل الاستثمار العام ومعدل الإنفاق العلم عموماً. وبالتالي تؤدي هذه الآثار المختلفة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي إلي تخفيض معدل الإنتاج والقيمة المضافة.

ويوضح الجدول (٤-٣) التغير الهيكلي للقيمة المضافة في الفروع المختلفة للصناعة التحويلية طبقاً لنوع الاستخدام (سلع استهلاكية، سلع وسيطة، سلع رأسمالية) حيث يتبين ما يلي:-

- انخفاض النصيب النسبي للصناعات الاستهلاكية في القيمة المضافة، في المتوسط، من ٥٦,٩% خلال عقد السبعينات إلي ٤٩,٩% خلال الفترة ٨٢/١٩٨١ - ٨٩/١٩٨٨ ثم إلي ٣٣,٤% خلال الفترة ٩٣/١٩٩٢ - ٩٦/١٩٩٥.

- ولقد انعكس هذا الوضع للصناعات الاستهلاكية علي انخفاض النصيب النسبي لصناعة الغزل والنسيج والجلود والمواد الغذائية والتبغ في توليد القيمة المضافة باعتبار أنهما من أهم القطاعات المولدة للقيمة المضافة داخل الصناعات الاستهلاكية^(٢). وتظهر حدة هذا الانخفاض بدرجة أكبر في صناعة الغزل والنسيج والجلود حيث انخفضت مساهمتها في القيمة المضافة للصناعات التحويلية من ٣٠,٥% خلال عقد السبعينات إلي ٢١,٦% خلال الفترة ٨٢/١٩٨١ - ٨٩/١٩٨٨ ثم إلي ١١,٧% خلال الفترة ٩٣/١٩٩٢ - ٩٦/١٩٩٥، كما يبدو من الجدول (٤-٤).
- أرتفع النصيب النسبي للصناعات الوسيطة في القيمة المضافة، في المتوسط، من ٢٦,٨% خلال عقد السبعينات إلي ٣٢,٩% خلال الفترة ٨٢/١٩٨١ - ٨٩/١٩٨٨ ثم إلي ٥٠,٣% خلال الفترة ٩٣/١٩٩٢ - ٩٦/١٩٩٥. ويعزي ذلك إلي ارتفاع مساهمة الصناعات الكيماوية في القيمة المضافة في الصناعة التحويلية حيث ارتفعت هذه المساهمة من ١٥,٥% خلال عقد السبعينات إلي ١٦,٢% خلال الفترة ٨٢/١٩٨١ - ٨٩/١٩٨٨ ثم إلي ٣٥,٧% خلال الفترة ٩٣/١٩٩٢ - ٩٦/١٩٩٥ (وذلك في المتوسط)، كما يبدو من الجدول (٤-٤).
- في المقابل، بقي النصيب النسبي للصناعات الرأسمالية في القيمة المضافة في الصناعات التحويلية، يتراوح في المتوسط، في حدود ١٦-١٧%، مع تقلبات طفيفة خلال الفترة كلها. فقد ارتفع من ١٣,٦% خلال عقد السبعينات إلي ١٧,٢% خلال الفترة ٨٢/١٩٨١ - ٨٩/١٩٨٨، ثم اتجه نحو الانخفاض خلال الفترة ٩٣/١٩٩٢ - ٩٦/١٩٩٥ ليصل إلي ١٦,٢%. إلا أن هذا الانخفاض لا يعني سوي استعادة مساهمته النسبية في القيمة المضافة خلال عقد السبعينات.

ويوضح التحليل السابق مدى التغير في هيكل الإنتاج الصناعي بعيداً عن الصناعات الاستهلاكية وكذلك صناعة الغزل والنسيج إلي الصناعات الوسيطة والرأسمالية خاصة الصناعات الكيماوية والمعدات والمكنات. لعل من أهم النتائج المترتبة على هذا التغير في الهيكل الإنتاجي هو انخفاض قدرة الاقتصاد المصري على استيعاب العمالة. حيث تعد الصناعات الاستهلاكية من أكبر الصناعات استيعاباً للعمالة. فلقد بلغ نصيبها النسبي ٥٨,٨% من العمالة في الصناعات التحويلية في المتوسط خلال الفترة ٧٢/١٩٧١ - ٩٦/١٩٩٥. ولقد انعكس انخفاض مساهمة الصناعات الاستهلاكية في القيمة المضافة للصناعات التحويلية إلي انخفاض نصيبها النسبي، في المتوسط، من العمالة في الصناعات التحويلية من ٦٤,٨% خلال عقد السبعينات إلي ٥٨,١% خلال الفترة ٨٢/١٩٨١ - ٨٩/١٩٨٨ ثم إلي ٥٤,٨% خلال الفترة ٩٣/١٩٩٢ - ٩٦/١٩٩٥؛ كما يبدو من الجدول (٤-٥).

ولقد تدعم هذا الوضع باتجاه الحكومة نحو التوقف عن تشغيل العمالة منذ ٨٤/١٩٨٣. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن ارتفاع النصيب النسبي لكل من الصناعات الوسيطة والرأسمالية في القيمة المضافة للصناعات التحويلية يعني التغير في استخدام الفنون الإنتاجية وذلك بالاعتماد علي الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال والتي تتطلب مهارات أكبر من عنصر العمل.

٢- هيكل الصناعات التحويلية وفقاً لنوع الملكية

يوضح الجدول (٤-٦) مدى تغير الأهمية النسبية لكل من القطاعين العام والخاص في توليد القيمة المضافة في الصناعات التحويلية. ويعكس ذلك مدى تغير السياسات تجاه كل قطاع، حيث أدى الاتجاه نحو الإهتمام بالقطاع الخاص إلي ارتفاع نصيبه النسبي في القيمة المضافة في الصناعة التحويلية من ٩,٦%

في عام ١٩٧١/٧٢ إلى ٢٢,٧٢% في عام ١٩٨٣/٨٤ ثم استمر في اتجاهه التصاعدي إلى ٥٠,٣١% في عام ١٩٩٥/٩٦.

ولقد انعكس ذلك في ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي حيث إرتفعت من ٦٢,٤% في عام ١٩٨٧/٨٨ إلى ٦٢,٦% في عام ١٩٩٥/٩٦ ثم إلى ٧٠% في عام ١٩٩٧/٩٨. ولكن علي الرغم من هذا الاتجاه التصاعدي لنصيب القطاع الخاص في الناتج المحلي، إلا أن هذه الزيادة لم تمكن من استعادة المستوي الذي تحقق من قبل والذي وصل إلى ٨٥% قبل ثورة ١٩٥٢. أيضاً مازالت هذه المساهمة أقل من مثيلتها في الدول الأخرى مثل البرازيل (٨٠%) اورجواي (٧٤%) وإندونيسيا (٧٢%)^(٤).

وتجدر الإشارة إلي أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر علي الدور الذي يقوم به القطاع الخاص الصناعي لدفع النمو الاقتصادي ومن ثم حدود الاعتماد عليه في توليد القيمة المضافة، نذكر منها^(٥): ارتفاع نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في إجمالي مشروعات هذا القطاع، غلبة وحدات القطاع غير المنظم والشكل القانوني للمنشآت في القطاع الخاص.

ونتناول كل عامل من هذه العوامل كما يلي:

أ - تلعب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر دوراً هاماً في القطاع الخاص، حيث بلغت نسبة هذه المشروعات إلى إجمالي منشآت القطاع الخاص حوالي ٧٧,٧%، في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٣/١٩٨٤-٩٥/٩٦^(٦). إلا أن هذه المشروعات تعاني من العديد من المشاكل، مما يحد من الدور الذي تقوم به في دفع النمو الاقتصادي؛ مثل القيود المؤسسية، مدي كفاية التمويل، استخدام فنون إنتاجية أقل مقارنة بالمشروعات الأكبر، التسويق، نقص التدريب والذي ينعكس في انخفاض جودة الإنتاج، وتدني الإنتاجية.

ب- غلبة وحدات القطاع غير المنظم، تشير العديد من الدراسات إلي أن أغلب المشروعات الصغيرة ومنتاهية الصغر غير منظمة^(٧)، ويعني ذلك عدم توافر بيانات دقيقة عن حجم هذا القطاع مما يؤثر علي مدي كفاءة استخدامه والاعتماد عليه في دفع النمو الاقتصادي.

ج- يسود نمط المشاركة في الهيكل القانوني للشركات في القطاع الخاص ولكن يُغلب علي هذه المشاركة النمط العائلي وتأخذ صورة شركات اكتتاب مغلق، ومن ثم لا يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية. حيث يتبين من الجدول (٤-٧) أن نسبة الشركات المتداول أوراقها إلي إجمالي الشركات المقيدة اتجه نحو التزايد من ٤٢,٩% في عام ١٩٩٤ إلي ٦٣,٩% في عام ١٩٩٨ ثم اتجهت هذه النسبة نحو الانخفاض لتصل إلي ٤٩,٩% في نهاية النصف الأول من عام ١٩٩٩.

وإذا امتد التحليل ليشمل النصيب النسبي لكل من القطاعين في القيمة المضافة وفقاً لفروع الصناعات التحويلية، سوف يتبين ما يلي (جدول (٤-٨)):

أ (اتجاه النصيب النسبي للقطاع الخاص والقيمة المضافة في جميع فروع الصناعات التحويلية نحو التزايد.

ب (كان التوسع في نصيب القطاع الخاص من القيمة المضافة في الصناعات الرأسمالية بدرجة أكبر منه في كل من الصناعات الاستهلاكية والوسيطه. قد ارتفع في الأولى بمقدار ٤٧,٨٦ نقطة مئوية مقابل ٤٢,٤٣، ١٣,١٧ نقطة مئوية في كل من الصناعات الاستهلاكية والوسيطه في المتوسط خلال الفترة ٩٣/١٩٩٢-٩٦/١٩٩٥ مقارنة بعقد السبعينات، كما يبدو من الجدول (٤-٨).

وتدل المؤشرات على أن النصيب النسبي للقطاع الخاص من العمالة في الصناعات التحويلية قد تزايد من ١٤,٧٣% في المتوسط، خلال عقد السبعينات، إلى ٣٤,٢٧% في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٢/٩٣ - ١٩٩٥/٩٦، كما يبدو من الجدول (٤-٩). ولكن يلزم التحوط في الاستنتاج بالنسبة لمدى مساهمة القطاع الخاص في العمالة خلال هذه الفترة. فلا تعكس الأرقام السابقة حقيقة تزايد القدرة الاستيعابية للقطاع الخاص في تشغيل المزيد من العمالة. حيث لا تمكننا البيانات من فصل الشركات التي تم تحويلها من القطاع العام إلى القطاع الخاص ومازالت تحتفظ بالعمالة؛ في ضوء اشتراط الحكومة الاحتفاظ بالعمالة لمدة ثلاث سنوات. أما الشركات الجديدة للقطاع الخاص فلا تتوفر بيانات تساعد في التعرف على التشغيل الإضافي للعمالة بها ومدى مساهمتها في مواجهة مشكلة البطالة. يضاف إلى ذلك أن شروط وظروف العمل في القطاع الخاص تختلف عن مثلتها في القطاع العام. فالملاحظ أن العمالة في القطاع الخاص تتركز في القطاع غير المنظم، حيث بلغت نسبة العمالة في القطاع غير المنظم إلى إجمالي العمالة في القطاع الخاص ٧١,٤% في عام ١٩٩٣/٩٢. ولا يحقق القطاع غير المنظم مقومات الاستقرار وتوافر الأمن الاجتماعي للعامل لعدم توافر عقود العمل أو التأمينات الاجتماعية للعامل.

وقد تزايد النصيب النسبي للقطاع الخاص من العمالة في الصناعات الاستهلاكية بدرجة أكبر من كل من الصناعات الوسيطة والرأسمالية، كما يبدو من الجدول (٤-١٠). وربما يعزي ذلك إلى طبيعة الفن الإنتاجي كثيف رأس المال في النوعين الأخيرين من الصناعات. وقد تبين لنا من تحليل هيكل الإنتاج الصناعي للصناعات التحويلية الزيادة الكبيرة في نصيب القطاع الخاص في الصناعات الرأسمالية والوسيطية. وهذا يشير التساؤل عن مضمون السياسة

الصناعية ومدى القدرة علي استيعاب المزيد من العمالة في ظل بلد تتسم بوفرة عنصر العمل.

٣- حجم المنشأة والدور الذي تقوم به الصناعات الصغيرة

لقد أثار تحديد مفهوم الصناعات الصغيرة جدلاً كبيراً في الأدب الاقتصادي ويرجع ذلك إلي أن هذا المصطلح يحمل في طياته العديد من الصناعات التي يمكن أن تدرج تحته، والتي قد تختلف في خصائصها اختلافاً كبيراً. ومن ناحية أخرى فإن هناك اختلافاً في المعايير المطبقة بين الدول النامية والمتقدمة حيث أن ما يعد صناعة صغيرة في دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية لا يعد كذلك بالضرورة في دولة نامية تخطو أولى مراحل خطواتها في التنمية الاقتصادية.

ومن الملاحظ أنه لا يوجد في مصر تعريف رسمي معتمد للمنشآت الصناعية الصغيرة، بل يمكن القول بأنه ليس هناك إتفاق علي تعريف موحد تتبعه الجهات المختلفة، وبالتالي نجد أن لكل جهة تعريفاً خاصاً بها. وقد حاولنا حصر وتحديد التعريفات التي تستخدمها الجهات المختلفة للصناعات الصغيرة في مصر والمعايير التي تستخدم لهذا الغرض. ويتضح من جدول (٤-١١)، والذي يتناول هذه التعريفات مايلي:

أ- أدى غياب إجماع الجهات المختلفة علي تعريف واضح وملائم للصناعات الصغيرة إلي التباين في شروط الاقتراض فيما بينها ومن ثم اختلاف تكلفة الاقتراض وفقاً لكل مصدر من مصادر الاقتراض^(١٠).

ب- لقد اتفقت معظم المصادر في استخدام عنصر العمل فقط أو كل من عنصر العمل ورأس المال، دون أن تأخذ في الاعتبار نوع النشاط الاقتصادي والذي قد يتطلب استخدام بعض المتغيرات الأخرى في التعريف مثل دوران رأس المال أو قيمة المبيعات. وتجدر في هذا الصدد الإشارة

إلى تجارب الدول الأخرى مثل اليابان وكوريا وسنغافورة وتايوان، حيث اتجهت إلى التمييز بين معيار الصناعات الصغيرة وفقاً لنوع النشاط الاقتصادي. ومن ثم اتجه الحد الأعلى لكل من عدد المشتغلين وقيمة رأس المال نحو التزايد عند الانتقال من قطاع الخدمات إلى القطاع الصناعي. والأمر الجدير بالملاحظة هو اعتماد هذه الدول على أكثر من معيار للتعريف^(١١)، دون الإقتصار على معيار واحد لتعريف الصناعات الصغيرة.

ج- تجدر الإشارة إلى أن تعريف الصناعات الصغيرة وفقاً لكل مصدر يتسم بالجمود. فباستثناء بنك التنمية الصناعية، ظلت المعايير المتخذة لتحديد الصناعات الصغيرة دون تغيير رغم تطور المراحل الاقتصادية. وهذا التطور قد يستدعى تغيير معيار تحديد الصناعات الصغيرة. ويعني ذلك تغيير قيمة رأس المال المستخدمة في التعريف أو تغيير عدد العمال المستخدم، كما تشهد بذلك تجربة تايوان في هذا الصدد.

وقد استخدمنا مؤشر عدد العمال لتعريف الصناعات الصغيرة والتي تشتمل على الفئات الثلاث الأولى (أقل من ١٠، ١٠-٢٥، ٢٥-٥٠ أقل من ٥٠ عامل). ويعزى استخدام هذا التعريف إلى توافر تقسيم المنشآت إلى أحجامها المختلفة باستخدام عدد العمال فقط في إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي وهو مصدر البيانات المستخدم في هذه الدراسة.

ويوضح الجدول (٤-١٢) أن النصيب النسبى للصناعات الصغيرة إلى إجمالى المنشآت التي تعمل في الصناعات التحويلية بلغ ٧٧,٦٩%، في المتوسط، خلال الفترة ١٩٨٣/٨٤-١٩٩٥/٩٦. ولكن نصيبها في العمالة وفي القيمة المضافة كان أقل من ذلك بكثير بطبيعة الحال. فلم يزد على ١١% و ٨% على التوالي كمتوسط لنفس الفترة. أنظر الجدولين (٤-١٣) و (٤-١٤).

وبطبيعة الحال، فلقد انعكس انخفاض مساهمتها في القيمة المضافة علي مدي مساهمتها في الصادرات والتي بلغت ٠,٨٣%، في المتوسط، خلال الفترة ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٦/٩٥، كما يبدو من الجدول (٤-١٥).

ويتطلب هذا الأداء المتواضع للصناعات الصغيرة أن نحدد ما هي طبيعة المشاكل التي تواجهها وتُحد من دورها في الاقتصاد المصري. وأهم هذه المشكلات هي مشكلات التمويل، التسويق، العلاقة مع المنتجين الآخرين، التدريب، والتكاليف. ويتضح من الجدول (٤-١٦) أبعاد هذه المشاكل كما يلي:

(١) اتفقت الدراسات المختلفة حول معاناة الصناعات الصغيرة للمشكلة التمويلية علي الرغم من تعدد المصادر المتاحة لتمويلها. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلي:

- ارتفاع سعر الفائدة حيث لا تحصل الصناعات علي أية مزايا تفضيلية.
- تقديم ضمانات متعددة. وقد أشار ٩٥% من أفراد العينة في احدى الدراسات الواردة في جدول (٤-١٦) إلي أن الضمانات مبالغ فيها ولا توجد مرونة من البنوك في الاتفاق بشأنها مع العميل.
- قصر فترة السماح.
- أن معظم القروض توجه لتمويل رأس المال الثابت.

ويتطلب ما سبق توافر التمويل بشروط ميسرة وذلك بالنسبة للمنشآت القائمة أصلاً علي دراسات جدوى سليمة، حيث أن الشروط التمويلية المخففة ستساعد المشروع على اجتياز مرحلته الإنشائية الأولى بسلام، علي نحو يستطيع معه الاستفادة بمزاياه النسبية وتحقيق الربح بناء عليها.

(٢) تلعب المشكلة التسويقية دوراً هاماً في التأثير علي الصناعات الصغيرة ويرجع ذلك بصفة خاصة إلي:

- غياب قاعدة بيانات متكاملة عن الصناعات الصغيرة ومنتجاتها والخدمات المتاحة لها ومنافذ التسويق.
- ارتفاع درجة المنافسة من جانب المشروعات الأخرى. فقد أظهرت نتائج إحدى الدراسات الميدانية أن ٨٧,٦% من مشروعات العينة تواجه منافسة، كما يتضح من جدول (٤-١٦)، وان تلك المشروعات الأخيرة قد تأثر بعضها إيجاباً (٤١,٩%) والآخر سلباً (٥٨,١%). لا تهتم المصادر التمويلية للصناعات الصغيرة بتبني برامج للتسويق، حيث تبين من إحدى الدراسات أن^(١٢):-

- ٢٣% منها تهتم بتقديم التمويل فقط.

- ٣٤% منها يقدم خدمات غير مالية.

- ١٣% منها يهتم بتقديم برامج تسويقية للعملاء .

- نقص الطلب وتقلبه، حيث أكدت نتائج إحدى الدراسات السابقة أن ٥٧% من الصناعات الصغيرة التي لديها إمكانية التصدير وأن ٥٦% من تلك التي تقوم بالتصدير، لا تجد الطلب الكافي. وبالتالي فإن وجود الطلب المسبق علي الإنتاج يمثل الضمان الكبير لهذه المنشآت. ويعني ذلك أن الإنتاج يكون مدفوعاً بالطلب Demand Driven.

(٣) التعاقد مع المنتجين الآخرين

تتيح البيئة الصناعية التي تحقق التكامل بين نشاط الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة علاج الكثير من المشاكل مثل التمويل ومواجهة المنافسة، تحسين جودة المنتج والخدمات المقدمة وتشجيع المشاركة في المعلومات. إلا أنه تبين من الدراسات السابقة مدى افتقار الصناعات الصغيرة لمثل هذه العلاقة في الاقتصاد المصري. ففي إحدى تلك الدراسات،

أجاب ١٣٦ مشروعاً (٨٢,٥%) بأنه ليس لديها تعاقدات مع المنتجين الأكبر، مقابل ٣٠ فقط (١٦,٩%) لديهم تعاقدات. وضمن هذه المجموعة الأخيرة كان التعاقد غير منتظم في ١٨ حالة (سليمان وآخرون، ١٩٩٦). وأيضاً يتبين من دراسة أخرى افتقاد النشاط الصناعي لهذه العلاقة (Depra, 1997). ومن ثم فإن إفتقاد هذه العلاقة في الاقتصاد المصري يعوق الدور الذي تقوم به الصناعات المتوسطة والكبيرة في مساعدة الصناعات الصغيرة علي مواجهة العديد من مشاكلها وقيام علاقة الترابط والتكامل فيما بينهما^(١٢). ومما يؤكد أهمية هذه العلاقة تجارب الدول الأخرى والتي أصدرت القوانين الخاصة بالتعاقد من الباطن Sub contracting لتنظيم هذه العلاقة وحماية الصناعات الصغيرة (اليابان) وكيف أن الصناعات التي تطبق هذه العلاقة تحصل علي مزايا تفضيلية في مواجهة الصناعات الأخرى التي لا تطبق هذا النظام^(١٣).

٤ - مشكلات التدريب

يتبين من جدول (٤-١٦) أن ندرة العمالة الفنية شكلت إحدى المشاكل الهامة. وتركزت بصفة خاصة في العمالة التي يمكن أن تتعامل مع الآلات الحديثة. حيث أكد معظم العاملين بأن فرص التدريب غير متوافرة، وأن خبرتهم الأساسية تستند إلى الأعمال السابقة (٨٤% من الحالات طبقاً لدراسة المهدي، والسعيد ١٩٩٦ و ٧٩,٧% من الحالات طبقاً لدراسة سليمان وآخرون، ١٩٩٦). والنسبة الأقل هي التي اكتسبت الخبرة في أحد مراكز التدريب المتخصصة (١٢,٥% طبقاً لدراسة المهدي، والسعيد ١٩٩٦). وبالتالي يعني ذلك أن مراكز التدريب لم تستخدم بالكفاءة المطلوبة ولم تتكيف فنياً مع متطلبات القطاع الصناعي التي تتغير وتتطور باستمرار.

٥ - ارتفاع التكاليف

أكدت العديد من الدراسات المشار إليها في جدول (٤-١٦) أنها تواجه مشكلة ارتفاع التكاليف والتي تنعكس في ارتفاع أسعار المنتجات مما تؤثر سلباً على أرباح هذه الصناعات. ويمكن تحديد مصادر ارتفاع التكاليف فيما يلي:

(١-٥) الضرائب : ارتفاع معدل الضرائب مع التقدير الجزافي لقيمة الضرائب المفروضة وعدم القدرة على تمييز الضرائب في حالة تشغيل الآلات كلها أو بعضها أو حتى في حالة توقفها. ويؤكد ذلك نسبة ٢٦%، ٦٤% من مشروعات العينة في إحدى الدراسات. (DEPRA,1997) & Stallard Miller,1997)

(٢-٥) التأمينات يؤدي تحمل صاحب المنشأة جزءاً كبيراً من التأمينات إلي إضافة عبء آخر علي تكلفة الإنتاج، وبالتالي ينعكس ذلك في فقدان الاستقرار لعنصر العمل في هذه المنشآت. وتقدر العمالة المؤقتة بنسبة ٩١,٧% من قوة العمل الأساسية طبقاً لإحدى الدراسات (المهدي والسعيد، ١٩٩٦) و٦١,٤% طبقاً لدراسة أخرى (سليمان وآخرون، ١٩٩٦).

(٣-٥) مشاكل المواد الخام من الملاحظ أن هناك أثراً سلبياً لشح المادة الخام أو ارتفاع سعرها علي المنشآت. فقد تبين من إحدى الدراسات أن ٣,١% من مشروعات العينة توقفت عن الإنتاج بسبب هذه المشكلة (سليمان، وآخرون، ١٩٩٦).

ويؤكد كل ما سبق مدي أهمية وضع برنامج لتنمية الصناعات الصغيرة حتى تتكامل في دورها مع المنشآت الأكبر حجماً.

٤- مدي مساهمة الصناعات التحويلية في الصادرات:

يوضح الجدول (٤-١٧) التوزيع الهيكلي للصادرات في الصناعات التحويلية حيث يتضح غلبة الصناعات الاستهلاكية والتي بلغ نصيبها النسبي في إجمالي صادرات الصناعات التحويلية، في المتوسط، ٥٦,١٠% خلال الفترة ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٦/٩٥. وتحتل الصناعات الوسيطة المرتبة الثانية من حيث أهميتها النسبية في صادرات الصناعات التحويلية. ومن الملاحظ أن حدوث تغير في صادرات أي منهما يلعب دوراً هاماً في التأثير على الصادرات الكلية للصناعات التحويلية. فعلى سبيل المثال بلغ معدل نمو الصادرات في الصناعات التحويلية في ١٩٩٣/٩٤ ٦٥,٧٩٤%. ويعزي ذلك إلى ارتفاع معدل نمو الصادرات ككل والذي وصل إلى ٨٠,٤٥% خلال نفس الفترة، وذلك على الرغم من انخفاض معدل نمو كل من الصناعات الاستهلاكية والصناعات الرأسمالية عن نفس الفترة.

وفي هذا الجزء نركز على بعض العوامل التي تحد من نمو صادرات الصناعات التحويلية. وأهم هذه العوامل ما يتصل بهيكل الحوافز المالية، والأعباء المالية على الصادرات، وتكلفة وحدة العمل، وتفصيل ذلك كما يلي^(١٤):

أ- هيكل الحوافز المالية:

تعتمد مصر على حماية منتجاتها المحلية من خلال فرض التعريفات الجمركية على السلع المستوردة، كما تعتمد على الضريبة غير المباشرة باعتبارها مصدراً هاماً من مصادر الإيرادات العامة للدولة، إلا أن هذه الضريبة تؤدي إلى رفع تكلفة الإنتاج ومن ثم تعوق نمو الصادرات. ومن الملاحظ أن كلا من التعريفات الجمركية والضرائب غير المباشرة تؤديان إلى رفع الأسعار المحلية ومن ثم ترتفع درجة ربحية المبيعات في الأسواق المحلية. ويمكن تناول كل منهما كما يلي:

- هيكل التعريف:

تم إعادة النظر في هيكل التعريف منذ ١٩٨٦ بما يحقق تخفيض مستوياتها وكذلك التخفيف من درجة حماية الأنشطة المحلية. ولكن الملاحظ أن معدل الحماية الاسمية ظل مرتفعاً بحيث بلغ ٢٧,٤% للصناعات التحويلية ككل. أما معدل الحماية الفعالة فلقد بلغ ٣٤,٢% في عام ١٩٩٧.

وتجدر الإشارة إلي أن هذا الهيكل للتعريف قد أدى إلي التحيز ضد الصادرات والذي قدر بـ ١٩,٧% في عام ١٩٩٧ مقارنة بـ ٢٦,٦% في عام ١٩٩٤. ويمكن تفسير ذلك بأن المصدرين يقومون بتصدير السلع عند الأسعار العالمية، إلا أنهم يحصلون علي مستلزمات الإنتاج بالأسعار المحلية مضافاً إليها التعريف الجمركية. ويؤدي ذلك إلي تزايد العبء علي المصدرين مما يشجعهم علي تصريف المنتجات في الأسواق المحلية.

- الضريبة العامة للمبيعات:

تؤدي هذه الضريبة إلي رفع تكلفة الإنتاج المحلي للسلع والخدمات بما يتراوح بين ٥%-٢٥%. كما أنها ترفع من تكلفة السلع المستوردة بما يعادل قيمتها مضروبة في قيمة الواردات (والتي قد تستخدم كمستلزمات إنتاج) شاملة قيمة التعريف الجمركية. مما يؤدي إلي ارتفاع تكلفة الصادرات.

ب- الأعباء المالية علي الصادرات:

تتحمل الصادرات العديد من الأعباء المالية والتي تتمثل في:

- رسوم الدمغة علي الأوراق المستخدمة.
- الرسوم الخاصة بشهادات المنشأ Origin.
- رسوم الخدمات وتكاليف التعبئة، التغليف... الخ.

ج- تكلفة وحدة العمل وإنتاجية العامل:

تعتبر تكلفة وحدة العمل أحد المؤشرات التي تعبر عن تنافسية الصادرات. ويعني ذلك أن اتجاه تكلفة وحدة العمل نحو الانخفاض يؤدي إلي تزايد تنافسية الصادرات خاصة الصادرات الصناعية. ويوضح الجدول (٤-١٨) أن تنافسية الصادرات في الصناعات التحويلية قد اتجهت نحو التزايد خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥. ويعزي ذلك إلي اتجاه تكلفة وحدة العمل نحو الانخفاض خلال نفس الفترة. ومن الملاحظ أن انخفاض تكلفة وحدة العمل قد قلل منه اتجاه الإنتاجية الحقيقية للانخفاض منذ أواخر الثمانينيات. مما يعني أن انخفاض إنتاجية العامل في الاقتصاد المصري مقارنة بالدول الأخرى أدت إلي انخفاض تنافسية الصادرات علي الرغم من انخفاض تكلفة وحدة العمل^(١٥).

٥- البعد الجغرافي للصناعات التحويلية:

يعكس التوزيع الجغرافي للقيمة المضافة والعمالة في الصناعات التحويلية البعد الإقليمي للتنمية من حيث مساهمة هذه الصناعات في تحقيق قدر مقبول من عدالة التنمية بين المحافظات المختلفة.

(٥-١) التوزيع النسبي للقيمة المضافة في الصناعات التحويلية وفقاً للمحافظات:

يوضح الجدول (٤-١٩) توزيع القيمة المضافة في الصناعات التحويلية وفقاً للمحافظات حيث يتضح منه ما يلي:

- أن محافظات الحدود (البحر الاحمر -مرسى مطروح -الوادي الجديد وسيناء) بعيدة عن كونها محافظات صناعية.

- ارتفع النصيب النسبي لمحافظة القاهرة من ٢٩,٦٢% خلال عقد السبعينات إلي ٣٢,٦٨% في المتوسط خلال الفترة ٨٢/١٩٨١ - ٨٩/١٩٨٨. ثم

واصل ارتفاعه ليصل إلي ٤٢,٢١% خلال الفترة ١٩٩٢/٩٣ - ١٩٩٥/٩٦، وإن كان قد شهد تراجعاً خلال السنتين الأخيرتين من الفترة. وما زالت تحتل محافظة القاهرة المرتبة الأولى من حيث نصيبها النسبي من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية مقارنة بالمحافظات الأخرى.

- اتجه النصيب النسبي لمحافظات الوجه البحري نحو الانخفاض من ٣١,٤٤% في المتوسط خلال عقد السبعينات إلي ٣٠,٤٨% في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٩/٨٨. ثم انخفض إلي ٢٢,٤% في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٦/٩٥.

- اتجه النصيب النسبي لمحافظات الوجه القبلي نحو الارتفاع من ١٤,٣٧% في المتوسط خلال عقد السبعينات إلي ١٦,٧٩% في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٩/٨٨ ثم استمر عند نفس هذا النصيب النسبي خلال الفترة ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٦/٩٥.

(٥-٢) التوزيع النسبي للعمالة في الصناعات التحويلية وفقاً للمحافظات

إذا ما تناولنا توزيع العمالة في الصناعات التحويلية وفقاً للمحافظات خلال الفترة ١٩٧٢/٧١ - ١٩٩٦/٩٥، كما يوضحه جدول (٤-٢٠) يتضح ما يلي:

- احتلت محافظة القاهرة المرتبة الثانية من حيث نصيبها النسبي من العمالة. ومن الملاحظ أن هذا النصيب قد اتسم بالاستقرار وبلغ ٢٧,٥٧% خلال الفترة ١٩٧٢/٧١ - ١٩٩٦/٩٥. وجاءت محافظات الوجه البحري في المرتبة الأولى، حيث بلغ نصيبها النسبي من العمالة ٣٥,٤١% في المتوسط خلال الفترة ١٩٧١/٧٢ - ١٩٩٥/٩٦ وبالنسبة لمحافظة الإسكندرية والتي وأن احتلت المرتبة الثالثة فإن نصيبها انخفض من ٢١,٧١% في المتوسط، خلال عقد السبعينات إلي ١٨,٤٨% في المتوسط، خلال ١٩٨٢/٨١ -

١٩٨٩/٨٨. ثم إلى ١٧,٠٩%، في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٣/٩٢ -
١٩٩٦/٩٥.

- تعرض النصيب النسبي في العمالة لمحافظة الوجه القبلي أيضا للانخفاض
من ١٥,٢٣% في المتوسط خلال عقد السبعينات إلى ١٤,٧% خلال الفترة
١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٩/٨٨. ثم ارتفع إلى ١٦,١% خلال الفترة ١٩٩٣/٩٢ -
١٩٩٦/٩٥.

ويمكن أن يتضح مدي التباين في الأنصبة النسبية للمحافظات المختلفة في
القيمة المضافة والعمالة في الصناعات التحويلية إذا أخذ في الاعتبار التوزيع
النسبي للسكان وفقاً للمحافظات المختلفة.

ويبين الجدول (٤-٢١) توزيع السكان وفقاً للمحافظات. ويتضح منه:

(أ) أنه لم يحدث اختلاف في النصيب النسبي للمحافظات من السكان. فلقد
استمرت محافظات الوجه البحري تحتل المرتبة الأولى من حيث نصيبها
النسبي للسكان الذي بلغ ٤٢,١٠% في تعداد ١٩٨٦، و ٤٢,٣٢% في
تعداد ١٩٩٦.

(ب) لقد تزايد النصيب النسبي لمحافظات الوجه القبلي من السكان من
٣٥,٤٤% في تعداد ١٩٨٦ إلى ٣٦,٤٩% في تعداد ١٩٩٦. إلا أن هذه
المحافظات ظلت تحتفظ بالمرتبة الثانية من حيث نصيبها النسبي من
السكان في التعدادين.

(ج) اتجه النصيب النسبي لمحافظة القاهرة نحو الانخفاض من ١٢,٥٧% في
تعداد ١٩٨٦ إلى ١١,٤٦% في تعداد ١٩٩٦. ولكن ظلت هذه المحافظة
تحتفظ بالمرتبة الثالثة من حيث نصيبها النسبي من السكان في التعدادين.

وفي هذا الصدد ، فإنه بمقارنة التوزيع النسبي للسكان حسب المحافظات المختلفة في عام ١٩٩٦ بالنصيب النسبي لهذه المحافظات من القيمة المضافة والعمالة في الصناعات التحويلية في عام ١٩٩٦/٩٥ ، يظهر مدى التفاوت الحاد بين المحافظات المختلفة كما يلي:-

- أن سكان القاهرة الذين يمثلون ١١,٤٦% من سكان الجمهورية يبلغ نصيبهم النسبي من القيمة المضافة والعمالة في الصناعات التحويلية ٣٢,٧٥% ، ٢٦,٣٦% علي التوالي.

- أن سكان الوجه القبلي الذين يمثلون ٣٦,٤٩% من سكان الجمهورية يبلغ نصيبهم النسبي من القيمة المضافة والعمالة في الصناعات التحويلية ٢٢,٢٣% ، ١٦,٣٧% علي التوالي.

جدول (٤-١)

بعض المؤشرات الكلية للصناعة التحويلية

١٩٧٣ - ١٩٩٥/٩٦

الصادرات % من الصادرات السلعية	الاستثمار % من الاستثمار الإجمالي	% من العمالة	القيمة المضافة % من الناتج المحلي	
٣١,٦	٢٨,١	١٢,٦	١٨,٧	١٩٧٣
٩,٩	٢٧,٠	١٢,١	١٣,٣	٨٢/١٩٨١
٣٠,٤	٢٣,٧	١٢,٧	١٥,٣	٨٧/١٩٨٦
٣٤,٥	٢٢,٤	١٣,٧	١٦,١	٩٢/١٩٩١
٣٩,٩	١٩,٧	١٣,٧	١٧,١	٩٦/١٩٩٥

Source: Abdel-Khalek, 2001, Table 4.2, P. 96.

جدول (٤-٢)

تطور القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في الصناعات التحويلية

خلال الفترة ٧٢/١٩٧١ - ٩٦/١٩٩٥

بالمليون جنيه

السنوات	القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩١/٩٠	معدل النمو %
١٩٧٢/٧١	٢٦٠٩,٧	٤,٦٦
١٩٧٥	٣٢٢٣,٤	
١٩٧٩	٣٩٣٢,٢	
١٩٨٢/٨١	٥٠٠٢,٩	١١,٥٥
١٩٨٤/٨٣	٥٦١٦,٩	
١٩٨٩/٨٨	١٠٧٥٣,٣	
١٩٩٣/٩٢	١٢١٥٤,٨	١,٦٤-
١٩٩٤/٩٣	١١٧٦٦,٢	
١٩٩٥/٩٤	١١٣٥١,٦	
١٩٩٦/٩٥	١١٥٦٤,٨	

المصدر :- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي، سنوات متفرقة .

وقد تم تكميش بيانات القيمة المضافة باستخدام مكمش الناتج المحلي الإجمالي بعد تغيير أساس الرقم القياسي.

مصدر مكمش الناتج المحلي الإجمالي: IMF, 1998

جدول (٣-٤)

التغير الهيكلى للقيمة المضافة فى فروع

الصناعات التحويلية خلال الفترة ٧٢/١٩٧١-٩٦/١٩٩٥ %

الصناعات الرأسمالية	الصناعات الوسيطه	الصناعات الاستهلاكية	الفروع الصناعية السنوات
١٦,٣	٢٦,٨	٥٦,١	١٩٧٢/٧١
			١٩٧٥
			١٩٧٩
١٧,٢	٢٣,٩	٤٩,٩	١٩٨٢/٨١
			١٩٨٤/٨٣
			١٩٨٩/٨٨
١٦,٢	٥٠,٣	٣٣,٤	١٩٩٣/٩٢
			١٩٩٤/٩٣
			١٩٩٥/٩٤
			١٩٩٦/٩٥

المصدر : محسوب من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء الإنتاج الصناعى السنوى، سنوات متفرقة.

جدول (٤-٤)

تطور مساهمة كل من صناعتي الغزل والنسيج والكيماويات في القيمة المضافة
للصناعات التحويلية خلال الفترة ٧٢/١٩٧١-٦٦/١٩٩٥

%

السنوات	مساهمة صناعة الغزل والنسيج	في المتوسط	مساهمة الصناعات الكيماوية	في المتوسط
١٩٧٢/٧١	٣٠,٠٢	٣٠,٥	١٤,٧٧	١٥,٥
١٩٧٥	٣٤,٨٧		١٦,٢١	
١٩٧٩	٢٦,٦٤		١٥,٦٤	
١٩٨٢/٨١	٢٥,٥٩	٢١,٦	١٧,٢٨	١٦,٢
١٩٨٤/٨٣	٢٢,٣٥		١٦,٤٢	
١٩٨٩/٨٨	١٦,٧٩		١٤,٧٨	
١٩٩٣/٩٢	١٢,٢٥	١١,٧	٤٢,٢٨	٣٥,٧
١٩٩٤/٩٣	١١,٢٠		٣٩,٨٨	
١٩٩٥/٩٤	١٢,٤٣		٣١,٢٢	
١٩٩٦/٩٥	١١,٠٣		٢٩,٣٥	

المصدر: تم حساب هذه النسب من:-

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي، سنوات
متفرقة.

جدول (٤-٥)

التغير الهيكلي للعمالة في فروع الصناعات التحويلية

خلال الفترة ٧٢/١٩٧١ - ٩٦/١٩٩٥

%

السنوات	الصناعات الاستهلاكية	في المتوسط	الصناعات الوسيطة	في المتوسط	الصناعات الرأسمالية	في المتوسط
١٩٧٢/٧١	٦٧,٦١	٦٤,٨	١٩,٦٢	٢٢,٧	١٢,٧٧	١٢,٥
١٩٧٥	٦٤,٤٢		٢٣,٢٥		١٢,٣٣	
١٩٧٩	٦٢,٣٥		٢٥,٢٤		١٢,٤١	
١٩٨٢/٨١	٦٠,٨٠	٥٨,١	٢٦,٩٣	٢٧,٣	١٢,٢٧	١٤,٦
١٩٨٤/٨٣	٥٨,٠٧		٢٨,٧٢		١٣,٢٠	
١٩٨٩/٨٨	٥٥,٣٨		٢٦,٢٠		١٨,٤٢	
١٩٩٣/٩٢	٥٥,٠	٥٤,٨	٢٧,٢٨	٢٧,٧	١٧,٦٧	١٧,٥
١٩٩٤/٩٣	٥٦,٦٢		٢٧,٠١		١٦,٣٥	
١٩٩٥/٩٤	٥٣,٨٥		٢٨,٢١		١٧,٨٨	
١٩٩٦/٩٥	٥٣,٥٤		٢٨,٣٨		١٨,٠٦	

المصدر : تم حساب هذه البيانات من

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي، سنوات متفرقة.

جدول (٤-٦)

تطور النصيب النسبي لكل من القطاعين العام والخاص في القيمة

المضافة في الصناعات التحويلية خلال الفترة

٧٢/١٩٧١ - ٩٦/١٩٩٥

%

القطاع الخاص	القطاع العام	السنوات
٩,٦	٩٠,٣٠	١٩٧٢/٧١
١١,١٤	٨٨,٨٥	١٩٧٥
١٥,٣٣	٨٤,٦٦	١٩٧٩
١٧,٩٨	٨٢,٠٢	١٩٨٢/٨١
٢٢,٧٢	٧٧,٢٧	١٩٨٤/٨٣
٢٥,٥٦	٧٤,٤٣	١٩٨٩/٨٨
٣٢,٢٤	٦٧,٧٦	١٩٩٣/٩٢
٣٦,٢٠	٦٣,٨٠	١٩٩٤/٩٣
٤١,٧٤	٥٨,٢٨	١٩٩٥/٩٤
٥٠,٣١	٤٩,٦٩	١٩٩٦/٩٥

المصدر :- تم حساب هذه البيانات من

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي،

سنوات متفرقة.

جدول (٧-٤)

نسبة عدد الشركات المتداول أوراقها إلي إجمالي
عدد الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية

النسبة %	السنوات
٤٢,٩	١٩٩٤
٤٧,٢	١٩٩٥
٥٤,٨	١٩٩٦
٦٤,٠	١٩٩٧
٦٣,٩	١٩٩٨
٤٩,٩	النصف الأول من ١٩٩٩

المصدر : تم حساب هذه النسب من :-

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (٢٠٠٠)، النشرة الاقتصادية الشهرية، مارس،
ص٣٦.

جدول (٨-٤)

تطور النصيب النسبي لكل من القطاعين العام والخاص في القيمة

المضافة وفقاً لفروع الصناعات التحويلية خلال الفترة

٧٢/١٩٧١ - ٩٦/١٩٩٥

%

الصناعات الرأسمالية		الصناعات الوسيطة		الصناعات الاستهلاكية		السنوات
عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	
٩٣,٩٩	٦,٠	٧,٨٦	٩٢,١٣	١١,٥٢	٨٨,٤٧	١٩٧٢/٧١
٩٣,٦١	٦,٣٨	١٠,٧٤	٨٩,٢٥	١٢,٥٠	٨٧,٤٩	١٩٧٥
٩٢,٦٤	٧,٣٥	١٣,٥٩	٨٦,٤٠	١٩,٠٢	٨٠,٩٧	١٩٧٩
٨٨,٧٣	١١,٢٦	١٤,١٤	٨٥,٨٥	٢٢,٧٧	٧٧,٢٢	١٩٨٢/٨١
٨٧,٦٨	١٢,٣١	١٧,٣٣	٨٢,٦٩	٢٢,٣٧	٧٧,٦٢	١٩٨٤/٨٣
٨٤,١٦	١٥,٨٣	١٩,٧٥	٨٠,٢٤	٣١,٥٥	٦٨,٤٤	١٩٨٩/٨٨
٧١,٩٢	٢٨,٠٨	٢٠,٤١	٧٩,٥٩	٥٤,٨٤	٤٥,١٦	١٩٩٣/٩٢
٤٩,٢٩	٥٠,٧١	١٩,٦٣	٨٠,٣٧	٥٦,٢١	٤٣,٨١	١٩٩٤/٩٣
٣٢,١٦	٦٧,٨٤	٢٦,٤١	٧٣,٥٩	٤٨,٥٥	٥١,٥٢	١٩٩٥/٩٤
٢٨,٩١	٧١,٠٩	٢٩,١٥	٧٠,٨٥	٦٧,٣٢	٣٢,٦٨	١٩٩٦/٩٥

المصدر :- تم حساب هذه النسب من

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي،

سنوات متفرقة.

جدول (٤-٩)

تطور النصيب النسبي لكل من القطاعين العام والخاص من

العمالة في الصناعات التحويلية خلال الفترة

١٩٧١/٧٢ - ١٩٩٥/٩٦

%

القطاع الخاص	القطاع العام	السنوات
١٨,٥٩	٨١,٤٠	١٩٧٢/٧١
١٦,١٩	٨٣,٨٠	١٩٧٥
٩,٤٢	٤٠,٥٧	١٩٧٩
١٨,٦٤	٨١,٣٥	١٩٨٢/٨١
٢٢,٧٢	٧٧,٢٧	١٩٨٤/٨٣
٢٥,٥٦	٧٤,٤٣	١٩٨٩/٨٨
٣٠,٣٩	٦٩,٦١	١٩٩٣/٩٢
٣٢,٦٠	٦٧,٤٠	١٩٩٤/٩٣
٣٤,٧٧	٦٥,٢٣	١٩٩٥/٩٤
٣٩,٣٤	٦٠,٦٦	١٩٩٦/٩٥

المصدر :- تم حساب هذه البيانات من

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي،

سنوات متفرقة.

جدول (٤-١٠)

تطور النصيب النسبي لكل من القطاعين العام والخاص في العمالة
وفقاً لفرع الصناعات التحويلية خلال الفترة

٧٢/١٩٧١ - ٩٦/١٩٩٥

%

الصناعات الرأسمالية		الصناعات الوسيطة		الصناعات الاستهلاكية		السنوات
عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	
٨٣,٤٧	١٦,٥٢	٨٤,٨٣	١٥,١٦	٨٠,٠١	١٩,٩٨	١٩٧٢/٧١
٨٦,٥٠	١٣,٤٩	٨٨,١٥	١١,٨٤	٨١,٧٢	١٨,٢٧	١٩٧٥
٨٥,٧٤	١٤,٢٥	٨٤,٦١	١٥,٣٨	٧٨,٨٣	٢١,١٦	١٩٧٩
٨٤,٧٢	١٥,٢٧	٨٤,٧٧	١٥,٢٢	٧٩,١٦	٢٠,٨٣	١٩٨٢/٨١
٨٥,١٦	١٤,٨٣	٧٣,٤١	٢٦,٥٨	٧٧,٣٩	٢٢,٦٠	١٩٨٤/٨٣
٨٤,١٦	١٥,٨٣	٨٠,٢٤	١٩,٧٥	٦٨,٤٤	٣١,٥٥	١٩٨٩/٨٨
٧٩,٢٨	٢٠,٧٢	٧٥,١٩	٢٤,٨١	٦٣,٧٤	٣٦,٢٦	١٩٩٣/٩٢
٦٧,٤١	٢٢,٧٤	٧٧,٢٦	٢٦,٣٨	٧٥,٣١	٢٨,٤١	١٩٩٤/٩٣
٦٢,٣٩	٣٧,٦١	٧٤,٨٢	٢٥,١٨	٦١,١٤	٣٨,٨٦	١٩٩٥/٩٤
٦١,٠٠	٣٩,٠٠	٦٨,٣٩	٣١,٦١	٥٦,٤٥	٤٣,٥٥	١٩٩٦/٩٥

المصدر :- تم حساب هذه البيانات من

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي ،
سنوات متفرقة.

جدول (٤-١١)

معايير تعريف الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري

ملاحظات	المعيار		الجهة التي أعطت التعريف
	عدد المشتغلين	رأس المال الثابت	
	٩ مشتغلين فأقل		جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي
يؤخذ في الاعتبار الفن الإنتاجي المستخدم	٥٠ مشتغل فأقل	أقل من ٥٠,٠٠٠ ج شاملاً الأرض والمباني	وزارة التخطيط
	١٠-١٠٠ عامل	لا يزيد عن ٥٠٠,٠٠٠ ج بعد استبعاد الأرض والمباني	وزارة الصناعة
يراعي تطوير المعيار حيث بلغ مدي رأس المال الثابت في عام ١٩٨٢ : ١٥٠,٠٠٠-٣٠٠,٠٠٠ ج ثم تغير ذلك منذ ١٩٩٢ كما ورد في الجدول		٧٥٠,٠٠٠ ج- ١,٢٥٠ مليون ج	بنك التنمية الصناعية
لا يتم الاهتمام بعدد العمال أو بقيمة رأس المال الثابت، إنما يتم الاهتمام بأن يكون النشاط رسمياً وأن يكون مسجلاً في الاتحاد التعاوني			وزارة التنمية الريفية

ملاحظات	المعيار		الجهة التي أعطت التعريف
	عدد المشغلين	رأس المال الثابت	
لا تزيد مساحة المنشأة عن ٢٠٠٠ مترا ولا يقل صافي قيمة الإنتاج السنوي عن ضعف رأس المال المحدد، واستعمال قوي محرك لا تقل عن ١٠ أحصنة	١٠-٥٠ عامل، دون الصببية	لا يزيد عن نصف مليون جنيه	الهيئة العامة للتصنيع
استخدام تكنولوجيا بسيطة	١٠-١٠٠ عامل	لا يزيد عن ٥٠٠,٠٠٠ ج بعد استبعاد الاراضي والمباني	بنك مصر
		الحد الأقصى لسوأس المال ٥٠٠,٠٠٠ ج	اتحاد الصناعات المصري
	١-٥ عامل	٢٥٠-١٠,٠٠٠ ج	البنك الوطني للتنمية
	لا يزيد عدد العمال عن ١٥ عامل		جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية
	٥٠ مشغل فأقل	لا يزيد عن ٢٠٠,٠٠٠ ج	الصندوق الاجتماعي للتنمية
	٦-١٥ عامل	أقل من ٢٥٠,٠٠٠ ج بعد استبعاد الاراضي والمباني	هيئة التنمية الدانمركية الدولية (DANIDA)

ملاحظات	المعيار		الجهة التي أعطت التعريف
	عدد المشتغلين	رأس المال الثابت	
	٤٩-١٠ عامل	لا يقل عن ٤٠,٠٠٠ ج ولا يزيد عن ٥ مليون جنيه بعد استبعاد الأراضي والمباني	الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي

تم تكوين هذا الجدول من المراجع الآتية :-

- بنك مصر (١٩٩٢)، "دور البنوك والصندوق الاجتماعي في دعم وتنمية الصناعات الصغيرة"، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني.
- بنك التنمية الصناعية (١٩٩٦/٩٥)، التقرير السنوي.
- المجالس القومية المتخصصة (١٩٩٦)، تشجيع وتنمية الصناعات الصغيرة، شعبة التنمية الإدارية والقوي العاملة.
- محمد الزهار (١٩٨١)، "دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري مع إشارة خاصة إلى مصادر تمويلها"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد الثاني،

Federation of Egyptian Industries and Fredrich Ebert Stiftung (2000), Directory for Governmental and Non-Governmental Organizations Supporting Small and Medium Scale Enterprises in Egypt, Jan.

جدول (٤-١٢)

التوزيع النسبي لعدد المنشآت في الصناعات التحويلية
وفقاً لحجم المنشآت %

٥٠ فأكثر	أقل من ٤٩	حجم المنشآت (عمالة)
		السنوات
٢٢,٣٢	٧٧,٦٧	١٩٨٤/٨٣
٢٣,٠١	٧٦,٩٨	١٩٨٩/٨٨
٢١,٨٩	٧٨,١٠	١٩٩٣/٩٢
٢٢,١٠	٧٧,٩٠	١٩٩٤/٩٣
٢١,٥٩	٧٨,٤٠	١٩٩٥/٩٤
٢٢,٨٦	٧٧,١٣	١٩٩٦/٩٥

المصدر: تم حساب هذه البيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي، سنوات متفرقة.

جدول (٤-١٣)

التوزيع النسبي للقيمة المضافة في الصناعات التحويلية
وفقاً لحجم المنشآت خلال الفترة ١٩٨٣/٨٤-١٩٩٥/٩٦ %

٥٠ فأكثر	أقل من ٤٩	حجم المنشآت (عمالة)
		السنوات
٩٢,٤٣	٧,٥٦	١٩٨٤/٨٣
٩٤,١	٥,٨٩	١٩٨٩/٨٨
٩٠,٥٢	٩,٤٧	١٩٩٣/٩٢
٨٩,٧٤	١٠,٢٥	١٩٩٤/٩٣
٨٩,١٧	١٠,٨	١٩٩٥/٩٤
٩٤,١٧	٥,٨٢	١٩٩٦/٩٥

المصدر: تم حساب هذه البيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي، سنوات متفرقة.

جدول (٤-١٤)

التوزيع النسبي لعدد العمال في الصناعات التحويلية
وفقا لحجم المنشآت %

٥٠ فأكثر	أقل من ٤٩	حجم المنشآت (عمالة)
		السنوات
٨٧,٢٥	١٢,٧٤	١٩٨٤/٨٣
٩٠,١٣	٩,٨٦	١٩٨٩/٨٨
٨٨,١٤	١١,٨٥	١٩٩٣/٩٢
٨٧,٩٥	١٢,٠	١٩٩٤/٩٣
٨٧,٣٤	١٢,٦٥	١٩٩٥/٩٤
٨٧,٩٠	١٢,١٠	١٩٩٦/٩٥

المصدر: تم حساب هذه البيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي، سنوات متفرقة.

جدول (٤-١٥)

التوزيع النسبي للصادرات في الصناعات التحويلية
وفقا لحجم المنشآت %

٥٠ فأكثر	أقل من ٤٩	حجم المنشآت (عمالة)
		السنوات
٩٩,٥٧	٠,٤٢	١٩٩٣/٩٢
٩٨,٢	١,٧٩	١٩٩٤/٩٣
٩٩,٧٧	٠,٢٢	١٩٩٥/٩٤
٩٩,١	٠,٩١	١٩٩٦/٩٥

المصدر: تم حساب هذه البيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي، سنوات متفرقة.

جدول (٤-١٦)

المشاكل التي تواجه الصناعات الصغيرة

التمويل	التدريب	التسويق	التعاقد من الباطن	المنافسة	توافر المعلومات	ارتفاع التكاليف	البيئة التشريعية	
✓ %٩٠	✓	✓	✓ %٢٥	✓	✓		✓	World Bank, ١٩٩٥
✓	✓	✓	✓ %٣٦			✓	✓	المهدي والسعيد، ١٩٩٦
✓ %٧٤,٦	✓ %٧٦,٨	✓ %٢٤,٩	✓ %١٧,٥	✓ %٨٧,٦		✓		سليمان سليم ومتولي ١٩ ٩٦
✓	✓ %٦٤	✓ %٥٠	✓				✓	Stallard & Abdel Hady ١٩٩٦
✓	✓	✓				✓	✓	عبد العال، ١٩ ٩٧
✓ م%٨٢ أ%٦٦	✓ م%٥٣ أ%٥٣	✓ م%٢٨ أ%٢١		✓ م%٥٥	✓ %٥٩	✓	✓ م%٧٠ أ%٦٤	DEPRA, ١٩٩٧
✓		✓			✓			Stallard & Miller, ١٩٩٧

م تعني منشآت تقوم بالتصدير.

أ تعني منشآت لديها إمكانيات للتصدير.

* تعبر الأرقام الواردة في الجدول عن نسبة المشروعات في كل دراسة والتي واجهتها المشكلة المذكورة.

✓ تعني ظهور المشكلة في عينة الدراسة.

جدول (٤-١٧)

مؤشرات الوضع النسبي للصادرات في الصناعات
التحويلية خلال الفترة ١٩٩٢/٩٣-١٩٩٥/٩٦

السنوات	نسبة الصادرات في فروع الصناعات التحويلية إلى إجمالي الصادرات في الصناعات التحويلية (%)			قيمة الصادرات بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠ (بالجنيه)
	الصناعات الرأسمالية	الصناعات الوسيطة	الصناعات الاستهلاكية	
١٩٩٣/٩٢	٨,٦٢	٣٢,٩٩	٥٨,٣٧	١٢٥٥٧٥٣
١٩٩٤/٩٣	٥,٥٣	٤٢,١٥	٥٢,٣١	٢٠٨١٠٧٤
١٩٩٥/٩٤	٣,١١	٣٨,٦٩	٥٨,١٩	٢٤٩٩٨٦١
١٩٩٦/٩٥	٤,٢٦	٤٠,١٧	٥٥,٥٦	١٩٧١٢٤١

المصدر:- تم حساب هذه البيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي، سنوات متفرقة.

ولقد تم استخدام مكش الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٩٠ للحصول على قيمة الصادرات بالأسعار الثابتة.

جدول (١٨-٤)

تطور الأجور الحقيقية، الإنتاجية الحقيقية والتكلفة الحقيقية لوحدة العمل في
الصناعات التحويلية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٥

السنوات	الأجر الحقيقي لكل عامل (\$)	الإنتاجية الحقيقية لكل عامل (\$)	تكلفة وحدة العمل
١٩٨٠	٧٠,٢٣٧	٨٤,٩٠٩٢١	٠,٨٢
١٩٨١	٨٣,٢١٣	٩٧,٣٣٧٢٢	٠,٨٥
١٩٨٢	٧٨,٢٤٣	٩٤,٤٨٢٨	٠,٨٢
١٩٨٣	٨٢,٧٣٥	٩٦,٨٨٥٧	٠,٨٥
١٩٨٤	٨٣,٤٥٣	١٠٢,٥٦٣٣	٠,٨١
١٩٨٥	٨٢,٢٢٨	١١٤,٦٧٥٣	٠,٧١
١٩٨٦	٧٢,١٨٤	١١٨,٤١٧٤	٠,٦٠
١٩٨٧	٦٩,٦٠٤	١٢٥,٨٦٨٠	٠,٥٥
١٩٨٨	٦٦,٢٩٦	١٧٨,٠٣٠٧	٠,٣٧
١٩٨٩	٣٨,٦٩٢	١١١,٢٨٠٦	٠,٣٤
١٩٩٠	٢٠,١٥٦	٥٥,٧٣١٠١	٠,٣٦
١٩٩١	١١,٢٨٨	٣٣,٨٦٠٨٢	٠,٣٣
١٩٩٢	١٠,٥٤٤	٣٧,٠٧٤١٣	٠,٢٨
١٩٩٣	١٠,٣٥٢	٣٦,١٦٠٣١	٠,٢٨
١٩٩٤	١٠,٥١٦	٣٣,٥٤٧٠٢	٠,٣١
١٩٩٥	٩,٧٧٦	٣٣,٠٠٣١٦	٠,٢٩

Source: Al Ahwany & M. Metwalli (2000), Competitiveness and Unit Labor Cost, In "Labor Market Flexibility in Egypt", Under the project of "Competitiveness in MENA Region" financed from FEMISE. Unpublished.

جدول (٤-١٩)

تطور التوزيع النسبي للقيمة المضافة في الصناعات التحويلية وفقا
للمحافظات خلال الفترة ٧٢/١٩٧١-٩٦/١٩٩٥ %

السنوات	القاهرة	الإسكندرية	القنال	الوجه البحري	الوجه القبلى	محافظات الحدود
١٩٧٢/٧١	٢٨,٣٢	٢٤,٤١	٠,٠٣	٣١,٤٤	١٥,٨٥	٠,٠٠
١٩٧٥	٢٨,٢٦	٢٢,٥٤	١,٥٢	٣٢,٨٨	١٤,٧٩	٠,٠٠
١٩٧٩	٣٢,٢٩	٢٠,٤٦	٤,٨٠	٢٩,٩٦	١٢,٤٨	٠,٠١
١٩٨٢/٨١	٣١,٠١	١٩,٥٦	٢,٧٦	٣٢,٥٣	١٤,٠٧	٠,٠٧
١٩٨٤/٨٣	٣٠,١٩	١٨,١٠	٢,٥٣	٣١,٠٢	١٨,١٦	٠,٠١
١٩٨٩/٨٨	٣٦,٨٥	١٤,٩٢	٢,٠٢	٢٧,٩٠	١٨,٣٠	٠,٠٢
١٩٩٣/٩٢	٤٧,٣٧	١٥,٦٤	٢,٨٥	٢٠,٥٤	١٣,٥٥	٠,٠٢
١٩٩٤/٩٣	٤٧,٨٥	١٧,٩٠	٢,٦٢	١٩,٢٨	١٢,٣٠	٠,٠٢
١٩٩٥/٩٤	٤٠,٨٨	١٥,٤٠	٣,٠٣	٢٤,٦٣	١٦,٠	٠,٠٣
١٩٩٦/٩٥	٣٢,٧٥	١٤,٧٩	٤,٩٥	٢٥,١٧	٢٢,٢٣	٠,٠٩

المصدر : تم حساب هذه البيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء
الإنتاج الصناعي السنوي، سنوات متفرقة.

جدول (٤-٢٠)

تطور التوزيع النسبي للعمالة في الصناعات التحويلية وفقاً

لمحافظات خلال الفترة ١٩٧١/٧٢-١٩٩٥/٩٦ %

السنوات	القاهرة	الإسكندرية	القنال	الوجه البحري	الوجه القبلي	محافظات الحدود
١٩٧٢/٧١	٢٦,٨٠	٢٢,٦٠	٠,٥٨	٣٣,٩٧	١٦,٠٥	٠,٠٠
١٩٧٥	٢٨,٢١	٢١,٥٧	١,٤٩	٣٤,١٣	١٤,٥٩	٠,٠٠
١٩٧٩	٢٨,٧١	٢٠,٩٧	٢,٤٨	٣٢,٧٨	١٥,٠٥	٠,٠٠
١٩٨٢/٨١	٢٧,٦٨	١٩,١٤	٢,٢٨	٣٥,٩٣	١٤,٩٢	٠,٠٥
١٩٨٤/٨٣	٣١,٤١	١٨,٢٥	٣,٣٠	٣٢,٦٦	١٤,٣٨	٠,٠٠
١٩٨٩/٨٨	٢٣,٣٥	١٨,٠٧	٢,٤٤	٤١,٣٠	١٤,٨٠	٠,٠٤
١٩٩٣/٩٢	٢٧,٥٥	١٧,٨٣	٣,٢٦	٣٥,٣٢	١٥,٨٩	٠,٠١
١٩٩٤/٩٣	٢٧,٨٨	١٧,٥٧	٣,٢٤	٣٥,٦٠	١٥,٦٣	٠,٠٦
١٩٩٥/٩٤	٢٧,٥٧	١٦,٤٩	٣,٣٦	٣٥,٩٦	١٦,٥٤	٠,٠٥
١٩٩٦/٩٥	٢٦,٣٦	١٦,٤٨	٣,٣٣	٣٧,٣٠	١٦,٣٧	٠,١٢

المصدر: تم حساب هذه البيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي، سنوات متفرقة.

جدول (٤-٢١)

توزيع السكان وفقاً للمحافظات

السنوات	القاهرة	الإسكندرية	القنال	الوجه البحري	الوجه القبلي	محافظات الحدود
١٩٨٦ (عدد السكان بالمليون)	٦,٠٦٩	٢,٩٢٧	١,٢٧٤	٢,٠٣١	١,٧١٠	٥٦٤
النسبة إلى إجمالي السكان (%)	١٢,٥٧	٦,٠٦	٢,٦٤	٤٢,١٠	٣٥,٤٤	١,١٦
١٩٩٦ (عدد السكان بالمليون)	٦,٨٠١	٣,٣٣٩	١,٦٠٥	٢,٥١٠	٢,١٦٤	٨١٨
النسبة إلى إجمالي السكان (%)	١١,٤٦	٥,٦٢	٢,٧٠	٤٢,٣٢	٣٦,٤٩	١,٣٧

المصدر: الصفاان الأول والثالث: INP, Egypt: Human Development Report, 1997/98

الصفاان الثاني والرابع: تم حسابهما من المصدر السابق.

الموامش

(1) Abdel- Khalek, G., 1996, P:4

(٢) لقد بلغت مساهمة كل من الغزل والنسيج والجلود والمواد الغذائية في القيمة المضافة للصناعات الاستهلاكية ٢٠,٣% و ١٩,٨% علي التوالي، في المتوسط، خلال الفترة ١٩٧٢/٧١ - ١٩٩٦/٩٥. تم حساب هذه النسب من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي.

(٣) سوف يتم دراسة صناعة الغزل والنسيج وتحليل أبعادها المختلفة للتعرف علي مشكلاتها وكيف يمكن التغلب عليها في جزء آخر من هذه الدراسة.

(4) Fawzy, 1998, p:2.

(5) Ibid., p:6.

(٦) محسوبة من إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي.

(7) El Mahdi, 1999, pp: 10-12

(٨) تم حساب ذلك علي أساس الفرق بين متوسط النصيب النسبي للقطاع الخاص وفقاً لفروع الصناعات التحويلية خلال عقد السبعينات وخلال الفترة ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٦/٩٥.

(٩) لم يأخذ التحليل في الاعتبار أثر إنتاجية العامل باعتبار أنه أحد العوامل الهامة الجديرة بالدراسة ولكنها تخرج عن نطاق هذا التحليل.

(١٠) يجب التفرقة بين المشروع المتناهي الصغر والصناعة الصغيرة أما الأول، فهو الذي يستخدم عمالة أقل من ٥ عمال ويخضع لما يعرف باسم نظام الإنتاج بدون مصنع، وهو يشمل نظام التوظيف العائلي والنظام الحرفي، وعادة ما يكون موضوع اهتمام برامج الإقراض التي تعرف باسم "برامج مكافحة الفقر"، وهو يخرج عن نطاق الدراسة. أما الصناعة الصغيرة فهي تدخل في نطاق نظام الإنتاج في نطاق منشأة، وهذا ما تهتم به هذه الدراسة.

Metwalli, M. ,2000 .

(11) UNCTAD,1998.

(12) Stallard, Miller and Rahman, 1997, pp: 7-9.

(١٢/أ) ويرى المهندس محمد عبد الوهاب، وزير الصناعة والثروة المعدنية الأسبق، أن تعاقد الشركات الكبيرة من الباطن مع الشركات الصغيرة لإمدادها بمكونات معينة تدخل في المنتج التام يمكن أن يلعب دورا كبيرا في تكامل الهيكل الصناعي وفي إعطاء دفعة للصناعة الصغيرة وخلق الظروف المواتية لتطورها. لكن الإطار القانوني يحتاج إلى استكمال لتحقيق هذا الهدف. (مقابلة مع المهندس / عبد الوهاب في ٢٠ مارس ٢٠٠٢).

(13) Nassar, H. and M. Metwalli ,1999, P: 23-35.

(14) Kheir El Din, H. , 2000,pp:23-27

(15) El Ahwany, N. and M. Metwalli, 2000, p: 28.

قائمة المراجع

المراجع العربية :

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء الإنتاج الصناعى السنوى، أعداد متفرقة.
- الزهار، محمد (١٩٨١)، "دور الصناعات الصغيرة فى الاقتصاد المصرى مع إشارة خاصة إلى مصادر تمويلها"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد الثانى.
- المجالس القومية المتخصصة (١٩٩٦)، "تشجيع وتنمية الصناعات الصغيرة"، تقرير للعرض على المجلس، شعبة التنمية الإدارية والقوى العاملة.
- المهدي، عالية وهالة السعيد (١٩٩٦)، "مجمع الصناعات الصغيرة بمدينة العاشر من رمضان: تحليل احتياجات وإمكانيات مجموعة مستهدفة"، تحت إشراف اتحاد الصناعات المصرية وغرفة الصناعات الهندسية بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبيرت وجمعية الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالمدن الجديدة.
- بنك التنمية الصناعية (١٩٩٦/٩٥)، التقرير السنوى.
- بنك مصر (١٩٩٣)، "دور البنوك والصندوق الاجتماعى فى دعم وتنمية الصناعات الصغيرة"، النشرة الاقتصادية، العدد الثانى.
- سليمان، سلوى، زينب سليم ومنال متولى (١٩٩٦)، "تمويل الصناعات الصغيرة فى مصر مع التطبيق على المشروعات الممولة من الصندوق

الاجتماعى للتنمية فى القاهرة الكبرى"، سلسلة مشروعات بحثية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية.

- عبد العال، نادية (١٩٩٦)، تمويل الصناعات الصغيرة بالتطبيق على صناعة الغزل والنسيج، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (٢٠٠٠)، النشرة الاقتصادية الشهرية، مارس.

- مجلس الشورى (١٩٩١) التنمية الصناعية ومستقبلها فى مصر، التقرير رقم ١١.

- مجلس الشورى (١٩٨٥) سياسة التصنيع فى مصر، التقرير رقم ٥.

- مجلس الشورى (١٩٩١) الصناعات الصغيرة، التقرير رقم ١٠.

المراجع الأجنبية :

- **Abdel-Khalek, Gouda (2001) *Stabilization and Adjustment in Egypt; Reform or De-Industrialization?* Cheltenham, UK: Edward Elgar.**
- Al Ahwany & M. Metwalli (2000), "Competitiveness and Unit Labor Cost, In "Labor Market Flexibility in Egypt", Under the project of "Competitiveness in MENA Region" financed from FEMISE.
- DEPRA(1997), *Egypt: Trade Finance Reform for Small Business Development*, Dec.
- El Mahdi A. (1999) , " The Labor Absorption Capacity of the Informal Sector in Egypt (ELMS 98) , **Unpublished Paper.**

- Fawzy, S. (1998) , "The Business Environment in Egypt" , ECES, **Working Paper Series** ,No; 34, Nov.
- Federation of Egyptian Industries and Fredrich Ebert Stiftung (2000), **Directory for Governmental and Non-Governmental Organization Supporting Small and Medium Scale Enterprises in Egypt**, Jan.
- IMF (1998) , **International Financial Statistics**.
- Institute of National Planning (1996), **Egypt Human Development Report** .
- Kheir El Din, H. (2000), "Egypt's Exports under Liberalization: Performance, Prospects & Constraints *"in Egyptian Exports and Challenges of the 21th Century"* H. Nassar and A. Aziz, (eds.) Center for Economic & Financial Research & Studies, April.
- Metwalli M.(2000) ,"Poverty Alleviation Programs : Status and Next Steps" in *"Social & Economic Policies and the Improvements of the Standard of Living"*, Center for Economic & Financial Research & Studies . October.
- Nassar H. & M. Metwalli (1999), Growth and Sustainability of Micro-Borrowers through Integration with Small Enterprises; **Research Project**, CEFRS, No: 9 , Oct.
- Soliman, Samer (1998), **State and Industrial Capitalism in Egypt**, *Cairo Papers in the Social Science*, Vol. 21, Monograph 2, Summer. Cairo : AUC Press.
- Stallard, J& Abdel Hadi, D. (1996), " Working Side by Side, Small Medium & Large Business Working Together in Egypt: A Study on

- Business Linkages”, National Cooperative Business Association and Environmental Quality International. Nov.
- Stallard, J., Miller, H. & Rahman , M. (1997), “Marketing and Micro Enterprise in Egypt”, **Friedrich Ebert Stiftung**, Sept.
 - UNCTAD (1998), *Handbook on Foreign Direct Investment by Small and Medium Size Enterprise: Lessons from Asia* , **United Nation**.
 - World Bank (1995), *Arab Republic of Egypt, Economic Policies for Private Sector Development*, v:2, May 19.